



حوار أبوظبي بين الدول الآسيوية المرسله و المستقبله للعماله
Abu Dhabi Dialogue among the Asian Labor-Sending and Receiving Countries

مشروع " نظام حوكمة حوار أبوظبي "

حوار أبو ظبي آلية تشاورية حكومية طوعية، غير ملزمة ، وغير رسمية تتولى الدول الأعضاء فيها توجيه مسارها ، حيث يضم في عضويته سبع (7) من الدول الآسيوية المستقبله للعماله الوافده المؤقتة، وهي: البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، الإمارات وماليزيا، إضافة إلى إحدى عشر (11) دولة من الدول الآسيوية المرسله للعماله ، وهي: أفغانستان، بنغلاديش، الصين، الهند، إندونيسيا، نيبال، باكستان، الفلبين، سريلانكا، تايلاند، وفيتنام. كما يشارك في كل من اليابان، سنغافورة وكوريا الجنوبية بصفة مراقب.

تهدف آلية مسار "حوار أبو ظبي " إلى توفير منبر عام للحوار بين الدول الآسيوية المرسله و المستقبله للعماله ، يتم من خلاله تبادل الأفكار والخبرات الجديدة والحوار حول أفضل الممارسات الواقعية التي من شأنها دعم و تعزيز جهود التعاون الثنائي والإقليمي والشراكات الهادفة الى تطوير و تفعيل إدارة دورة العمل التعاقدى المؤقت، والتعظيم من منافع ومزايا كل من العمال المتعاقدين وأصحاب العمل وإقتصاديات الدول المصدرة والمستقبله لهذه العماله المؤقتة.

حيث سيتم تشكيل لجنة تسيير من كبار المسؤولين بالدول الاعضاء والمراقبة ، تكون مهمتها تسهيل الأنشطة والبرامج المشتركة ، والتطبيق الطوعي للمخرجات والتوصيات الصادرة، إضافة إلى تطوير وتنمية القاعدة المعرفية والأدوات اللازمة لتحسين وتطوير مخرجات عملية التنقل المؤقت للعماله في آسيا. سوف تعقد لجنة التسيير إجتماعات سنوية، ، إضافة إلى إجتماع تحضيرى يسبق اللقاء الوزاري التشاوري ، الذي ينعقد مرة كل سنتين ، بحيث ترأس دولة الرئاسة إجتماعات لجنة التسيير.



حوار أبوظبي بين الدول الآسيوية المرسلّة و المستقبلية للعمالة
Abu Dhabi Dialogue among the Asian Labor-Sending and Receiving Countries

يجتمع الوزراء المعنيون (العمل/التشغيل بالخارج /المغتربين ..) الممثلون للدول الاعضاء في حوار أبوظبي مرة كل سنتين (اللقاء الوزاري التشاوري – حوار أبوظبي) وذلك لمراجعة المخرجات والتوصيات، والتوصل لإجماع حول المواضيع ذات الأولوية للسنتين القادمتين . على أن تقوم الدولة التي ستتولى رئاسة الدورة القادمة بإستضافة اللقاء الوزاري و ترأس إجتماعاته .

تتم إستضافة مكتب للدعم اللوجيستي والفني بمدينة أبوظبي، يسمّى المقر الدائم لحوار أبوظبي، لمتابعة أعمال هذا الحوار، يعمل به جهاز إداري، و اثنان من الخبراء المختصين.

رئاسة حوار أبوظبي :

تشكل هيئة رئاسة رباعية لحوار أبوظبي من: دولة الرئاسة الحالية (الرئيس) إضافة الى دولة الرئاسة السالفة ودولة الرئاسة المقبلة (كرئيسين مساعدين) ، إضافة الى الدولة المضيفة للمقر الدائم .

ترتيبات الرئاسة:

تتولي دولة الرئاسة، إضافة إلى أعمال الرئاسة، مهام التحضير للإجتماع الوزاري القادم و ترأس كافة الإجتماعات المتعلقة بالتحضير للدورة اللاحقة، وتقوم بتسليم مهام ومسؤوليات الرئاسة للدولة التي تليها أثناء حفل افتتاح اللقاء الوزاري التشاوري .

هذا وتقوم كل من دولة الرئاسة السالفة ودولة الرئاسة اللاحقة والدولة المضيفة للمقر الدائم بمعاونة الرئاسة حيث يتم الإعلان عن رئيس الدورة اللاحقة في ختام إجتماعات اللقاء الوزاري التشاوري .

وينبغي، من حيث المبدأ، تداول الرئاسة بين الدول الآسيوية المرسلّة والمستقبلية للعمالة المؤقتة. وعلى الدول التي ترغب في تولي مهام رئاسة حوار أبوظبي مخاطبة هيئة الرئاسة بهذا الخصوص.



حوار أبوظبي بين الدول الآسيوية المرسلية و المستقبلة للعمالة
Abu Dhabi Dialogue among the Asian Labor-Sending and Receiving Countries

مكتب المقر الدائم لحوار أبوظبي :

بتوجيه من هيئة الرئاسة ، يقوم المكتب بالمهام الآتي بيانها:

- توفير الدعم الفني والإداري للرئيس الحالي/ القائم بمهام رئاسة الحوار، والذي يشمل إقتراح أجندة الإجتماعات، تنظيم الإجتماعات التحضيرية، بالتشاور والتنسيق مع لجنة التسيير،
- العمل مع أعضاء لجنة التسيير، ومتابعة تطبيق مخرجات اللقاءات التشاورية الوزارية .
- تكليف جهات متخصصة بإجراء دراسات تسهم في إثراء الحوار و بلورة مبادرات مشتركة، وعلى الخبراء المختصين وضع الموجهات العامة للدراسات المقترحة و تحديد الجهات المتخصصة التي سيتم التعاون معها في هذا الإطار بالتشاور مع هيئة الرئاسة ، إضافة الى تدقيق ومراجعة هذه الدراسات والتقارير وتزويد لجنة التسيير بمخرجاتها ونتائجها.
- إنشاء قاعدة بيانات مبنية على شبكة الإتصال العالمية (الإنترنت) تضم مرجعيات ومعلومات عن موارد الدعم الفني .
- توفير النصح والمشورة حول صياغة مذكرات تفاهم بهدف تشجيع التعاون الذي يرفع حوار ابوظبي.

علما بأن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تقوم بإستضافة المكتب الفني الدائم لحوار أبوظبي، وسوف تتحمل كافة نفقات الكادر الإداري والخبراء المختصين .

سوف يكون طاقم المكتب الفني مسؤولا أمام هيئة الرئاسة .

المنظمات الدولية:

لهيئة الرئاسة دعوة منظمات دولية وهيئات حكومية ذات علاقة للمشاركة في إجتماعات وفعاليات مجموعة التسيير بصفة مراقب.